

Distr.: General
31 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

البنود 16 و 35 و 72 و 85 و 137 و 138 و 140 من

جدول الأعمال

ثقافة السلام

منع نشوب النزاعات المسلحة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب

وما يتصل بذلك من تعصب

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

الميزانية البرنامجية لعام 2021

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأعرب مرة أخرى عن احتجاجنا الشديد على قيام أرمينيا بتعميم أوراق باسم كيان غير موجود وعلى الإشارات إلى أماكن داخل أذربيجان بأسماء مزيفة. ورسائل الممثل الدائم لأرمينيا المؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر و 3 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/76/555-S/2021/962) و A/76/581-S/2021/1010 و A/76/605-E/2022/7) هي أحدث الأمثلة على التلغيق الشائن والدعاية السافرة للحرب والكراهية وعدم الشرعية.

وبما أن هذه الرسائل وغيرها من الرسائل المماثلة الموجهة من الممثل الدائم لأرمينيا لا تتماشى بشكل واضح مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، فهي غير صحيحة وعبثية أيضا لأن أسماء الأماكن التي تشير إليها هي محض خيال.



ولا توجد على خريطة العالم وليست لها أي أسس قانونية على الإطلاق. وما يسميه الممثل الدائم لأرمينيا "ناغورنو - كاراباخ" أو "أرتساخ" هو إقليم أذربيجان ذو السيادة الذي ظل تحت الاحتلال غير القانوني لأرمينيا لما يقرب من ثلاثة عقود.

وثمة حقيقة أخرى معروفة جيدا وهي أن أرمينيا أنشأت وحافظت على نظام مبني على أساس العرق في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سابقا، قارنه البروفيسور آلان بيليه ببلاغة "بعدد كبير من السوابق، مثل ماننشوكو، وترانسكي، وسائر 'البانتوستانات' في جنوب أفريقيا"⁽¹⁾. ومن الجدير بالذكر أن الممثل الدائم لأرمينيا يعمم الأوراق باسم هذا النظام الإجرامي، مما يدل على المسؤولية المباشرة لحكومة بلده عن العدوان والسياسة العنصرية وجرائم الكراهية العديدة التي ارتكبتها القوات الأرمينية خلال الحرب.

وتستند الأمم المتحدة إلى ميثاقها والقانون الدولي والقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في المنظمة، كما تسترشد الأمم المتحدة بها. وبناء عليه، يجب ألا يُعترف في الأمم المتحدة من الأسماء الجغرافية أو يُستخدم منها إلا ما وضعت السلطات الوطنية المختصة. وترد القائمة الرسمية للأسماء الجغرافية في أذربيجان، بصيغتها الموحدة من قبل مثل هذه المؤسسات، في التقرير المقدم من حكومة أذربيجان إلى فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية⁽²⁾. ويتضمن التقرير أيضا قائمة الأسماء الجغرافية الأذربيجانية التي تعرضت للتحريف على يد أرمينيا⁽³⁾.

وعلاوة على ذلك، أنشأ رئيس جمهورية أذربيجان بموجب مرسومه المؤرخ 7 تموز/يوليه 2021 المنطقتين الاقتصاديتين التاليتين في أذربيجان: منطقة غاراباق (التي تضم مدينة خانكندي، ومقاطعات آقجدي وأغدام وباردا وفيزولي وخوجالي وخوجافند وشوشى وتارتار)، ومنطقة شرق زغازور (التي تضم مقاطعات جبراييل وكلبجر وغوبادلي ولاشين وزانجيلان).

ووفقا لدستور جمهورية أذربيجان، فإن إقليم أذربيجان إقليم موحد لا يجوز انتهاكه ولا تقسيمه، وتنظيم هيكله الإداري والإقليمي مسألة تقع ضمن الحقوق السيادية الخالصة للدولة. ويشكل نشر روايات تاريخية كاذبة وتداول أوراق ملفقة والإشارة بأسماء مزيفة إلى أماكن داخل الإقليم المعترف به دوليا لأذربيجان انتهاكا لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وتهديدا لحقوق شعبها ومصالحه المشروعة - وهي أعمال ستتحمل أرمينيا المسؤولية الكاملة عنه.

وتعميم أرمينيا لأوراق باسم كيان غير موجود أمر غير مقبول أيضا من حيث أنه يؤدي إلى إهدار موارد كبيرة للأمانة العامة ويفرض عبئا ماليا إضافيا على الميزانية العادية للمنظمة. وفي هذا الصدد، من المؤسف بصفة خاصة أن يعمم هذه الأوراق الممثل الدائم لأرمينيا، الذي يشغل حاليا منصب رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة، لأن ذلك يشكل تضاربا واضحا في المصالح من أجل الاضطلاع بوظيفة رئيس اللجنة بطريقة عادلة ونزيهة.

(1) الرأي القانوني بشأن التزامات الأطراف الثالثة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى غير المشروعة في الأراضي المحتلة بأذربيجان، وثيقة الأمم المتحدة A/71/880-S/2017/316 (26 نيسان/أبريل 2017)، المرفق، الفقرة 76.

(2) GEGN.2/2021/CRP.134.

(3) المرجع نفسه، المرفق الأول، متاح على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/ungegn/sessions/2nd_session_2021/documents/GEGN.2_2021_CRP133_list%20of%20falsified%20names-annex.pdf

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 16 و 35 و 72 و 85 و 137 و 138 و 140 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توفيق موسايف
القائم بالأعمال بالنيابة
